



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الثلاثاء ٨ سبتمبر ٢٠٠٩ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤١٧٥)

محتويات العدد

* توطين تكنولوجيا «الطاقة المتجددة»

* إسرائيل تتواصل مباشرة مع الرأي العام الأمريكي

* علاقة سوريا بإيران تحول دون التقارب بين دمشق وواشنطن

* أبعاد زيارة خالد مشعل لمصر ودلالاتها

* الولايات المتحدة الأولى في مبيعات السلاح عالمياً

* إيران: مخاوف من قيام ثورة ثقافية أخرى

* الاقتصاد الروسي يقترب من نهاية العاصفة





توطين تكنولوجيا «الطاقة المتجددة»

تعطي دولة الإمارات العربية المتحدة قضية توطين التكنولوجيا أهمية كبرى، ويبدو هذا بشكل واضح في مجال «الطاقة المتجددة» التي أصبحت أحد عناصر استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة من ناحية، والاستعداد للمستقبل والتحديات والفرص التي يحملها من ناحية أخرى. وقد كان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- معبراً عن التوجّهات التنموية الإماراتية في هذا الشأن بوضوح خلال استقبال سموه، يوم الأحد الماضي، فريق عمل دولة الإمارات، الذي كان وراء اختيار أبوظبي لتكون مقراً لـ «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة» (إيرينا)، حيث أكد سموه، خلال الاستقبال، الحرص على المضي قدماً في تطبيق سياسة شاملة في مجال الطاقة بهدف التحول من مرحلة استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها من خلال تبني حلول «الطاقة المتجددة» والاستفادة من الخبرات التي ستوفرها «إيرينا» في هذا الصدد، وأن دولة الإمارات تعمل على تعزيز مواردها وخبراتها الواسعة في الأسواق العالمية للطاقة وإبراز دورها الريادي كمركز عالمي لأبحاث «الطاقة المتجددة» وتطويرها. ولا شك في أن تأكيد القيادة الإماراتية الرشيدة العمل من أجل امتلاك تكنولوجيا «الطاقة المتجددة» وعدم التوقف عند حدود استيرادها فقط، إنما يعبر عن رؤية وطنية واعية لمستقبل هذا النوع من الطاقة من ناحية، وحاجة الإمارات إليه من ناحية أخرى. حيث تتحرك دول العالم المختلفة نحو الاهتمام بـ «الطاقة المتجددة» وتستثمر لهذا الغرض مليارات الدولارات، ولا يتوقف الأمر عند حد الدول المتقدمة وإنما يمتد إلى الكثير من الدول النامية، وتنظر الإمارات إلى الأمر بجدية كبيرة من منطلقين أساسيين، أولهما أنها في حاجة إلى تأمين مصدر نظيف ومتجدد للطاقة يمكن أن يلبي حاجاتها التنموية الكبيرة في المستقبل، والثاني أنها تولي البيئة أهمية خاصة، ولذلك تجعل من الحفاظ عليها من خلال الطاقة النظيفة أولوية متقدمة في أجندة أولوياتها التنموية.

إن حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على توطين التكنولوجيا في مجالات حيوية مثل مجال «الطاقة المتجددة»، يعكس اهتمامها بامتلاك أدوات التقدم والتنمية وإنتاجها بنفسها وبأيدي كوادرها الوطنية، لذلك كان «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا» أحد عناصر مبادرة «مصدر للطاقة المتجددة» في أبوظبي، حيث يختص المعهد بإعداد كوادر بشرية في هذا المجال من خلال برامج للدراسات العليا وشراكته مع أرقى المؤسسات العلمية في الخارج.

الانتقال من استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها في مجال «الطاقة المتجددة»، يعبر عن الشمول الذي يميز رؤية دولة الإمارات وقيادتها الرشيدة في النظر إلى هذه الطاقة، حيث تعبر التوجهات عن نفسها من خلال برامج ومشروعات على الأرض تخصص لها مليارات الدولارات، لأن الهدف ليس امتلاك طاقة متجددة ونظيفة فقط، وإنما إنتاجها بخبرات وطنية ودمجها في استراتيجيات التنمية وتحقيق الريادة على المستويين الإقليمي والعالمي في التعامل معها، ولعل هذا هو الذي أهّل أبوظبي لاختيارها من قبل العالم كله لتكون مقراً لـ «إيرينا» في إنجاز دبلوماسي وطني كبير.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. بمدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

كريمة المهري

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

في محاولة للردّ على ضغوط إدارة أوباما إسرائيل تتواصل مباشرة مع الرأي العام الأمريكي

أطلقت «الخارجية» الإسرائيلية حملة علاقات عامة ودعاية واسعة النطاق في الولايات المتحدة تهدف إلى استقطاب الرأي العام الأمريكي، وتعميق الخطّ الإعلامي الإسرائيلي، وتعزيز تأييد الأمريكيين لإسرائيل. وشرح وزير الخارجية، أفيجدور ليرمان، للمشاركين في الحملة بعض الأفكار التي سيسوقونها للأمريكيين، ومن بينها أن «المستوطنات ليست عقبة أمام السلام»، وأن «العدوان العربي بدأ قبل قيام المستوطنات»، وأن «إسرائيل تدعو الفلسطينيين إلى المفاوضات دون شروط مسبقة، وعلى الفلسطينيين أن ينظروا إلى المستقبل، ويكفّوا عن العودة إلى الماضي»، وأن «الصراع ليس بين اليهود والعرب بل بين المتطرفين والمعتدلين»! وستستمر هذه الحملة الإعلامية والدعائية أسابيع عدّة، وسيشارك فيها وزراء ودبلوماسيون وسفراء سابقون وقناصل ومبعوثون خاصّون. وبدأ هؤلاء التوجّه إلى الولايات المتحدة وفقاً لجدول مواعيد عكفت «الخارجية» الإسرائيلية على إعداده بالتنسيق مع مؤسسات أمريكية، ومع السفارة الإسرائيلية في واشنطن، والقنصليات المختلفة.

وشارك في الجلسة التمهيدية للحملة، التي يرأسها ليرمان، الوزراء: موشي يعلون، يوسي بيليد، دان مريدور، بيني بيجين، نائب وزير الخارجية، داني أيلون، والقنصل العام السابق، ألون فنكس. ويوجد هؤلاء في الولايات المتحدة بين ٦ و١٨ سبتمبر الجاري، على أن تنطلق بعثة أخرى بعد عودتهم! وسيلقي المشاركون في الحملة محاضرات في أماكن مختلفة كالجوامع ومراكز الأبحاث، ويعقدون لقاءات مع شخصيات سياسية ومؤثّرة من بينهم أعضاء في مجلس الشيوخ، وأعضاء في الكونغرس، ومسؤولون في الإدارة الأمريكية، ورؤساء بلديات، وصحفيون، ويزورون منظمات وتجمّعات يهودية، ومنظمات مسيحية، وكنائس. وقال ليرمان في الجلسة إن الاستطلاعات تشير إلى أن الجمهور الأمريكي يرى في إسرائيل حليفة مهمّة، وأن مكانة إسرائيل ما زالت متينة عند الرأي العام الأمريكي. ولكن برغم ذلك، فإنه بسبب الأهمية الخاصة التي توليها إسرائيل للعلاقات مع الولايات المتحدة، يجب الاستمرار في تعزيز هذه العلاقات وتعميقها في الأيام العادية أيضاً، على حدّ تعبيره! وأضاف ليرمان لبعض المصادر الأمريكية التي سرّبت الخبر أنه «يجب عرض الحقائق التاريخية أمام الجمهور الأمريكي، وتبديد الآراء المسبقة في موضوع الصراع في الشرق الأوسط، مثل الادعاء أن المستوطنات هي العقبة أمام السلام»! وأضاف: «ثمّة أهمية كبيرة لأن نشرح ونذكر، من بين أمور أخرى، أن العدوان العربي تجاه إسرائيل بدأ قبل إقامة أي مستوطنة، بل قبل قيام الدولة»!!

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
البنية البشرية للطاقة المتجددة
- ٥ * تقارير وتحليلات
أبعاد زيارة خالد مشعل لمصر ودالاتها
- ٦ علاقة سوريا بإيران تحول دون التقارب بين دمشق وواشنطن
- ٧ الباحثون يحثون أوباما على مواصلة سياسة الحوار مع إيران ..
مجلة «ريسون»: حان الوقت لإعادة النظر في الوجود الأمريكي
في أفغانستان
- ٨ تصريحات لعللي خامنئي تشير مخاوف قيام ثورة ثقافية أخرى
في إيران
- ٩ برغم الركود الاقتصادي العالمي: الولايات المتحدة الأولى في
مبيعات السلاح عالمياً
- ١٠ * أخبار الساعة حول العالم
القاهرة
مشعل يتكلم على صفقة تبادل الأسرى
- ١١ لندن
براون يدافع عن موقف حكومته بشأن أفغانستان
- ١١ إسلام آباد
تقرير: تدهور الأوضاع المعيشية والحياتية في باكستان
- ١٢ خبراء: نفوذ «طالبان» في «منطقة القبائل» يتزايد
- ١٢ واشنطن
«حماس» تعاني صراعات داخلية
- ١٣ أفغانستان: شكوك حول فاعلية استراتيجيتها زيادة القوات
- ١٤ * متابعات اقتصادية
- ١٥ * من إصدارات المركز:
التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات.. «دولة الإمارات
العربية المتحدة نموذجاً»





أهم الأحداث

لبنان: المعارضة ترفض التشكيل الحكومي

سلم رئيس الوزراء اللبناني المكلف، سعد الحريري، إلى الرئيس سليمان التشكيل المقترح لحكومة وحدة وطنية، أمس، في إجراء رفضته فصائل المعارضة على الفور ومن بينها «حزب الله». ورشح الحريري لتولي منصب رئيس الوزراء، في أواخر يونيو الماضي، لكنه لم يتوصل حتى الآن إلى اتفاق مع المعارضة بشأن حكومة الوحدة الوطنية الجديدة المقرر أن تضم «حزب الله». وقال حسن نصر الله، زعيم «حزب الله»، الذي خصص لجماعته مقعدان في الحكومة المقترحة للحريري، إنه لا يعتقد أن الطريقة التي استخدمت تأخذ لبنان بعيداً عن أزمة تشكيل الحكومة بل على العكس تعقد المشكلة أكثر.



رئيس الدولة يعقد اجتماعاً مع ملك الأردن

عقد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- اجتماعاً مع أخيه الملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، بقصر المشرف مساء أمس. ورحب صاحب السمو رئيس الدولة، في بداية الاجتماع، بالعاهل الأردني والوفد المرافق له، معرباً سموه عن أهمية التواصل والتشاور واللقاءات الثنائية بين قيادتي البلدين، ما سيسهم في تعزيز الروابط والعلاقات الأخوية وتقويتها بين البلدين والشعبين الشقيقين. وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين ومناقشة السبل الكفيلة بتنميتها ودعمها بما يعود بالخير والمنفعة على شعبي البلدين.



«الوكالة الدولية للطاقة الذرية» تعلن تأزم الموقف مع إيران

رفض رئيس «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» اتهامات بأن وكالته أخفت بعض المعلومات عن نشاطات إيران النووية. وقالت وزارة الخارجية الفرنسية إن لديها أدلة على حذف معلومات مهمة من آخر تقارير «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». ولكن رئيس الوكالة، محمد البرادعي، نفى أمس بشدة تلك الاتهامات ووصفها بأنها «سياسية الطابع ولا أساس لها». وأضاف «كل المعلومات التي كانت متوافرة للوكالة والمتعلقة ببرنامج إيران النووي، عرضت على أنظار الأمناء». وفي كلمته أمام أمناء خمس وثلاثين دولة عضواً في «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، التي تتجه لاتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه إيران وسوريا هذا الأسبوع، قال البرادعي إن الوكالة في موقف متأزم مع إيران بشأن الشكوك حول برنامجها النووي، وناشد طهران تقديم إجابات عن تساؤلات تتعلق بطموحاتها النووية. ويمكن لهذا اللقاء في فيينا والاجتماع المقبل لـ «الجمعية العمومية» للأمم المتحدة، أن يمهد السبيل لفرض عقوبات أشد على إيران. وفي تحدٍ جديد، قال الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، إن حكومته لن توقف تخصيب اليورانيوم ولن تتخلى عن حقوقها النووية، برغم استعدادها للجلوس في محادثات مع قوى العالم بشأن «مخاوف كونية» غير محددة. وأعلن أحمدي نجاد من طهران أنه من وجهة النظر الإيرانية، فإن قضية الملف النووي الإيراني قد «انتهت». كما قال أحمدي نجاد إن إيران ستقدم حزمة مقترحاتها إلى الدول الخمس دائمة العضوية في «مجلس الأمن» بالإضافة إلى ألمانيا، ولكنه رفض تحديد موعد لمحادثات كهذه.



كرزاي يقول إن الولايات المتحدة تريد التلاعب به

اتهم الرئيس الأفغاني، حامد كرزاي، الولايات المتحدة بالتنديد بأصدقائه وأقاربه في محاولة لتقويض وضعه وجعله أكثر ليونة. كما دان كرزاي، خلال مقابلة مع صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية، نشرت أمس، الغارة الجوية التي شنها حلف شمال الأطلسي، الأسبوع الماضي. وقال إن انتقاد الولايات المتحدة محمد قاسم فهميم، المرشح معه في الانتخابات لمنصب نائب الرئيس، إنما يستهدفه هو شخصياً في واقع الأمر. وقال «الأمريكيون يهاجمون كرزاي بأسلوب مخادع لأنهم يريدونه ألين عريكة. إنهم على خطأ».

مقتل ١٩ شخصاً وإصابة ٣٩ في انفجارات بالعراق

قالت الشرطة العراقية إن انفجارين منفصلين تسببا في مقتل عشرة أشخاص في العراق، مساء أمس، ليصل عدد القتلى من هجمات القنابل في البلاد إلى (١٩) أمس. وقالت الشرطة إنه في أحد الهجومين قتل مفجّر انتحاري يرتدي زي الشرطة ستة أشخاص وأصاب ١٨ آخرين عندما فجر سترة ناسفة في مدخل مسجد شيعي في بعقوبة على بعد ٦٥ كيلومتراً شمال غرب بغداد. و«بعقوبة» هي عاصمة محافظة «ديالى» التي تضم خليطاً عرقياً ودينياً وشهدت العديد من التفجيرات الانتحارية.





البنية البشرية للطاقة المتجددة

ذلك، فإن المعهد يضم العديد من التخصصات الدقيقة مثل الهندسة الميكانيكية، وهندسة تقنية المعلومات، وهندسة علم المواد، ونظم هندسة المياه والبيئة وإدارتهما.

إن وجود «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا»، الذي يرأسه مجلس أمنائه الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إنما يؤكد ريادة أبوظبي في مجال الطاقة المتجددة، ليس على المستوى العربي فقط، وإنما على المستوى الدولي أيضاً، خاصة مع تعدد الجنسيات العربية وغير العربية التي تدرس فيه، والتخصصات المهمة والدقيقة التي يقوم بتدريسها، وشراكتها مع أرقى المعاهد العملية المتخصصة في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

في الوقت الذي يمثل فيه فوز دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة مقر «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة» المعروفة باسم «إيرينا» في أبوظبي نجاحاً دبلوماسياً كبيراً، وخطوة مهمة على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه رتب عليها مسؤوليات كبيرة، خاصة أن «إيرينا» هي الوكالة الدولية الأولى من نوعها التي تهتم بمجال الطاقة المتجددة، وهي الطاقة التي يتم النظر إليها على أنها طاقة المستقبل، وتحظى باهتمام كبير من قبل دول العالم، المتقدمة منها والنامية.

بدأ أول من أمس العام الدراسي الأول لـ «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا»، الذي يعدّ أحد العناصر الأساسية لـ «مبادرة مصدر» بشأن الطاقة المتجددة في أبوظبي، حيث استقبل المعهد أول دفعة من طلبة الدراسات العليا مكونة من ٩٢ طالباً وطالبة ينتمون إلى ٢٢ جنسية منهم ١٢ إماراتياً وإماراتية، وذلك للحصول على درجة الماجستير في علوم الطاقة المتجددة.

إن حرص أبوظبي على إنشاء «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا» ضمن «مبادرة مصدر للطاقة المتجددة» إنما يعكس رؤيتها الشاملة للقضية من ناحية، وجديتها في السير في هذا الطريق من ناحية أخرى، فلا شك في أن أي توجه فاعل وجاد لدخول عصر الطاقة المتجددة لا يمكن أن يحقق الهدف المرجو منه دون وجود بنية بشرية قوية ومتنوعة من الكوادر المتخصصة في هذا المجال الدقيق، وهذا ما يقوم به «معهد مصدر» الذي تتوافر له الإمكانيات كلها التي تمكنه من إنجاز مهمته بنجاح، حيث تم رصد ١,٢ مليار دولار (٤,٤ مليار درهم) للاستثمار في المعهد خلال فترة أولية مدتها خمس سنوات فقط، ويقدم المعهد منحة دراسية مجاناً، لأنه لا يهدف إلى الربح، ومرتبطة بشراكة علمية مع «معهد ماساشوتس للتكنولوجيا»، الذي يعدّ من أرقى المعاهد العلمية وأفضلها في العالم، وفق تأكيدات الرئيس التنفيذي لـ «مبادرة مصدر»، فضلاً عن

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

أسعار العملات		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية	
دولار / يورو	٠,٦٩٧٠	مزيج برنت دولار / برميل	٦٦,٩٠	ناسداك	٢٠١٨,٧٨
دولار / جنيه إسترليني	٠,٦٠٩١	الغاز الطبيعي سنت / م مكعب	٩,٧٩٢	داو جونز	٩٤٤١,٢٧
دينار / دولار	٠,٦٠٩١			نيكاي	١٠٣٢٠,٩٤
دينار / دولار	٠,٦٠٩١				١٣٣,٨٣

المؤشرات العامة	
المؤشر العام	٠,٧٩ (+) %
الشركات المرتفعة	١٨ شركة
الشركات المنخفضة	١٦ شركة
الشركات الثابتة	شركة واحدة
سوق دبي المالي	
المؤشر العام	٠,٦٢ (+) %
الشركات المرتفعة	١١ شركة
الشركات المنخفضة	١٠ شركات
الشركات الثابتة	٦ شركات





أبعاد زيارة خالد مشعل لمصر ودلالاتها

الزيارة التي قام بها خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، لمصر مؤخراً تكتسب أهمية كبرى بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه المصالحة الفلسطينية، والملفات التي تم بحثها خلال الزيارة.

تقدمها لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

* ملف الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط، يعتبر أحد الملفات المهمة التي تم بحثها خلال الزيارة مع المسؤولين المصريين، وبرغم تأكيد مشعل أن الوقت لا يزال باكراً لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي، فإن مراقبين يرون أن هذا الملف استحوذ على الجانِب الأكبر من المباحثات خلال الزيارة. خاصة أن مصر بذلت جهوداً مضمناً للتوسط في هذا الملف؛ لضمان الإفراج عن الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط، الأسير لدى «حماس» في غزة منذ يونيو عام ٢٠٠٦، وذلك مقابل الإفراج عن مئات المعتقلين من أعضاء الحركة في السجون الإسرائيلية. وحسب مصادر مصرية فإن محادثات عمر سليمان مع خالد مشعل ووفد «حماس» ركزت على هذا الملف، وإمكانية التوصل إلى اتفاق لتبادل للأسرى.

في هذا السياق أيضاً كشفت مجلة «دير شبيجل» الألمانية واسعة الانتشار في نهاية أغسطس الماضي عن قبول إسرائيل عرضاً ألمانياً لتبادل الأسرى مع «حماس»، ينصّ على إفراج إسرائيل عن ٤٥٠ سجيناً فلسطينياً مقابل إطلاق سراح شاليط، وأن أمام «حماس» مهلة تنتهي أوائل سبتمبر الجاري.

* ملف التطبيع مع إسرائيل، حيث حذّر خالد مشعل خلال مباحثاته مع عمرو موسى، الأمين العام لـ «جامعة الدول العربية»، من معادلة جديدة تقوم على تجميد مؤقت للاستيطان لمدة تسعة أشهر واستئناف المفاوضات وتطبيع عربي مع إسرائيل، وشدد على أنه لا يمكن اختزال القضية الفلسطينية في الاستيطان، على أهميته. وهذا الموقف ينسجم مع الرؤية المصرية والعربية التي تعارض تجميد الاستيطان مقابل التطبيع مع إسرائيل.

بحث خالد مشعل خلال زيارته الأخيرة لمصر العديد من الملفات المهمة مع المسؤولين المصريين، كان أبرزها:

* ملف المصالحة الفلسطينية، وإمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث أكد مشعل «أهمية تحقيق المصالحة باعتبارها الطريق الوحيد المتوافر، وأنه لا يمكن إجراء الانتخابات من دونها؛ لأنها ستتم في هذه الحالة في الضفة الغربية فقط». ولفت النظر إلى أنه تم الاتفاق خلال المحادثات التي أجراها مع رئيس المخابرات المصرية، اللواء عمر سليمان، الذي يرعى حوار المصالحة الفلسطينية، ومع الأمين العام لـ «جامعة الدول العربية»، عمرو موسى، على «ضرورة المضي في خيار المصالحة باعتباره السبيل الوحيد لإجراء الانتخابات الفلسطينية في موعدها، أي في يناير ٢٠١٠». ما يلفت الانتباه هنا أن الموقف الجديد الذي عبّر عنه مشعل بشأن المصالحة الوطنية، يتعارض مع تصريحات سابقة صدرت عن مسؤولين في حركة «فتح» تدعو إلى وضع القضايا الخلافية مع حركة «حماس» جانباً حتى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

على أي حال، فإن الخلافات بين حركتي «فتح» و«حماس» ما زالت قائمة على أرض الواقع، الأمر الذي أدى ليس إلى فشل جولات الحوار السابقة وحسب، بل وإلى تأجيل جولة الحوار المقبلة أيضاً لما بعد رمضان. وتذكر مصر أن استمرار الخلاف بين الفصائل الفلسطينية قد يعيد الأوضاع في الأراضي الفلسطينية إلى حافة الخطر والمواجهات الدامية، وعلى هذا تحاول مصر التهدئة بين «فتح» و«حماس»، والإسراع بتحقيق المصالحة الفلسطينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتسعى إلى إقناع خالد مشعل بإبداء المرونة الكافية والتجاوب مع المقترحات التي





علاقة سوريا بإيران حول دون التقارب بين دمشق وواشنطن

على الرغم من أن استراتيجية إدارة أوباما تركز على سوريا باعتبارها رقماً مهماً في الشرق الأوسط، فإنها لم تحقق أي مردود إيجابي حتى الآن بسبب فشل واشنطن في تفكيك التحالف بين دمشق وطهران.

الاستراتيجيتين. ولكن ليس هذا هو الهدف الوحيد، وإن كان الأهم. فواشنطن ترى أن دمشق تتقاطع مع ملفات عدة مهمة بالنسبة إلى المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط: فلو نجحت الولايات المتحدة في إقناع سوريا بالتعاون معها فإن هذا يعني أن تفقد إيران أهم حليفة لها في العالم، ومن ثم خروج طهران من المعادلات الإقليمية الشائكة، وهو ما يطرح أفقاً للحل. ساعتها ستقف إيران وحيدة ضعيفة وهي تواجه المجتمع الدولي بأكمله بسبب برنامجها النووي المشؤوم. ويتعاون سوريا مع الغرب سيفقد «حزب الله» قوته في لبنان، وتفقد «حماس» سلطانها في الأراضي الفلسطينية، وتقل أعمال التسلسل من جانب العناصر التخريبية إلى العراق، وتفتح آفاق جديدة لتسوية الصراع السوري-الإسرائيلي.

قد تكون تلك الاستراتيجية سليمة ولها مردودها الإيجابي على المدى البعيد، ولكن كيف السبيل إلى تنفيذها؟ واشنطن لم تفقد الأمل بعد، بدليل بدء واشنطن في تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، وموافقة الكونجرس على بيع قطع غيار لأسطول الخطوط الجوية السورية من طائرات «بوينج»، فضلاً عن تبرع الخزانة الأمريكية بمبلغ مالي لـ «جمعية مكافحة مرضى السرطان» التي تتأسسها زوجة الرئيس الأسد. كما حدثت لقاءات دبلوماسية على مستوى وزراء الخارجية على هامش «قمة شرم الشيخ» في فبراير الماضي، في مؤشر إلى بدء ذوبان الجليد بين واشنطن ودمشق. ولكن الاستراتيجية لم تكن سلاح واشنطن الوحيد في اختراق الموقف السوري. فالمراقبون الأمريكيون يرون أن هناك مؤشرات إلى رغبة سوريا في لعب دور إقليمي مهم، بدليل افتتاحها أول سفارة لها في بيروت، وهي رغبة يمكن لواشنطن أن تعزز عليها وأن تغازل بها السوريين. والسوريون ليس لديهم مانع، ولكن ليس، فيما يبدو، إلى حد تفكيك علاقتهم بإيران.

دخل باراك أوباما البيت الأبيض وفي جعبته خطة لإعادة صياغة الشرق الأوسط عن طريق الانخراط في قضايا المنطقة بهدف تسوية الصراعات المزمنة التي تؤثر في الأمن والسلم الإقليميين. سوريا كانت ركيزة أساسية في خطة أوباما تلك بالنظر إلى تقاطعها مع دول حيوية بالنسبة إلى السياسة الأمريكية مثل إيران والعراق، فضلاً عن تماسها مع قضية الصراع العربي-الإسرائيلي.

وذكر موقع «worldpolitivdreview.com» أنه منذ تسلم أوباما مقاليد السلطة لم تنقطع زيارات المسؤولين الأمريكيين -على المستويات كافة- لدمشق لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، وإن انصب التركيز الأمريكي على كيفية تفكيك علاقة التحالف بين سوريا وإيران بسبب إصرار الأخيرة على المضي في تنفيذ برنامجها النووي. ورغم تواصل تلك الزيارات دون طائل حقيقي حتى الآن فإن إدارة أوباما ما زالت على تفاؤلها بإمكانية الحصول على مردود إيجابي لهذه الاستراتيجية.

أحد أسباب تأخر هذا المردود هو اتساع الفجوة بين الصورة الذهنية والواقع العملي. فأوباما لم يكن يتصور أن يكون الشرق الأوسط بهذا التعقيد، وبدأ يلتمس صعوبة المهمة بالفعل مع إعادة انتخاب الرئيس الإيراني، أحمددي نجاد. ففي الوقت الذي كانت فيه إيران تغلي من الغضب بسبب تزوير الانتخابات، ووسط تنديد العواصم الغربية بالممارسات القمعية للملاي، خرج الرئيس السوري، بشار الأسد، ليعلن أن «ما حدث في إيران درس مهم بالنسبة إلى الدول الأجنبية». فإعادة انتخاب نجاد دليل آخر على ضرورة استمرار سوريا وإيران في تنفيذ سياستهما الإقليمية». هذا التصريح بلور بالطبع صعوبة تنفيذ استراتيجية أوباما، خاصة أنها تقوم على تفكيك العلاقة بين الحليفتين



حذر بعض المحللين الرئيس أوباما من مغبة وقف -أو حتى إبطاء- الحوار مع إيران، على أساس أن تلك الخطوة لن تخدم سوى المتطرفين في واشنطن وطهران وربما خلّفت فراغاً دبلوماسياً يفضي إلى عمل إسرائيلي منفرد ضد المنشآت النووية الإيرانية. فالعبرة دائماً هي بتكريس المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

سوريا والصراع العربي-الإسرائيلي، وإن كانت إيران هي الحالة الأبرز. فأوباما يؤمن بتغليب الحل الدبلوماسي في التعامل مع الجمهورية الإسلامية، وهو حل ينسجم مع رؤية جنرالات «البننتاجون» الذين يحذرون من تبعات أي حل عسكري، ولكن المشكلة أن أوباما يصطدم بإصرار الملالتي على مواقفهم المتشددة والمعادية، وهو ما يضعف موقفه أمام الصقور من كلا الحزبين الرئيسيين.

فالصقور يعتبرون حوار أوباما مع طهران بمنزلة إضفاء شرعية غير موجودة على نظام نجاد، وأن هذا الحوار سيدعم موقف الملالتي الذين يحاولون قمع الحركة الإصلاحية. كما يرون أن على أوباما ألا «يكافئ» الرئيس الإيراني، خاصة أنه لا يزال يصدر خطابه السياسي المعتاد المعادي للولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن الباحث يرى أن من الخطأ القول إن الملالتي يريدون القنبلة النووية بسبب معاداتهم الغرب وإسرائيل. فالقنبلة كانت حلاً إيرانياً وهدفاً قومياً للطوائف السياسية الإيرانية كافة تقريباً -أصولية دينية كانت أو ليبرالية علمانية- منذ أيام الشاه. ولكن الرئيس الإيراني يبحث عن نقاط سياسية في الإيعاز للشعب بأن الغرب -الولايات المتحدة تحديداً- يقف في وجه الطموحات القومية، محاولاً تصوير المعارضة الداخلية على أنها معارضة عميلة ومأجورة.

ويرى الباحث أن محاولة أوباما التواصل مع إيران كجزء من استراتيجية أمريكية رامية إلى تجميد البرنامج النووي الإيراني لا تعتبر «مكافأة» للملالتي. فصانع القرار الأمريكي يركز على الهدف الأسمى وهو تكريس المصالح الاستراتيجية القومية، وهو الهدف الذي جعل الإدارات الأمريكية المتعاقبة تضع يدها في أيادي أنظمة شمولية (مثل الاتحاد السوفيتي والصين) وأنظمة معادية لإسرائيل.

فيما تعكف الولايات المتحدة وحلفاؤها على وضع اللمسات الأخيرة لمشروع قانون دولي بفرض عقوبات مشددة ضد إيران بسبب برنامجها النووي، يعتقد محللون أن على الرئيس باراك أوباما ألا يستسلم للضغوط التي يمارسها بعض السياسيين والمعلقين الذين يعتبرون أن مساعدة العناصر الإيرانية المنشقة وتكريس الديمقراطية هناك كافيان لنسف سياسته البراجماتية القائمة على فتح حوار مع طهران. وذكر ليون هدر، كبير الباحثين بـ «معهد كاتو»، أن القناعة السائدة في واشنطن اليوم أن مساعي أوباما الدبلوماسية مع إيران كتبت شهادة وفاتها الاضطرابات السياسية التي أعقبت إعلان نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية، وذلك بعد أن تقلصت فرص التوصل إلى تسوية للمواجهة النووية بين إيران والولايات المتحدة. وهذا يفسر الشكوك التي أثارها المحللون في تقرير «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» مؤخراً، الذي أفاد بأن إيران أبطأت خطوات التوسع في البرنامج النووي. هل يعني ذلك أن طهران أصبحت في حالة مزاجية تسمح لها بالتفاهم مع الغرب؟ يقول الباحث في مقال نشره موقع «ريل كلير وورلد» إن من الصعب القفز إلى مثل هذا الاستنتاج. فالذين يفترضون أن النظام الحاكم في إيران يعاني ضعفاً سياسياً بسبب فقدان الشرعية اللازمة، وأن النظام سيحاول بالتالي التجاوب مع دعوة أوباما للحوار، يرون أن إيران ستلجأ إلى إرسال إشارات ورسالات مؤقتة وبلا معنى، لكسب الوقت اللازم لاستكمال تخصيب اليورانيوم فقط.

هذا الرأي يعكس حجم الضغوط التي يتعرض لها الرئيس أوباما، سواء من «المحافظين الجدد» من الجمهوريين أو من داخل «الحزب الديمقراطي» نفسه، في متابعة سياسته، ليس تجاه إيران وحدها، وإنما تجاه قضايا شرق أوسطية أخرى مثل





مجلة «ريسون»: حان الوقت لإعادة النظر في الوجود الأمريكي في أفغانستان

استمرار الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان فكرة لا فائدة من ورائها، وحان الوقت لإعادة النظر وتقييم المشروع بكامله، بحسب ما يرى تقرير نشرته مجلة «ريسون».

إلى أفغانستان، على الرغم من مضاعفة عدد القوات الأمريكية هناك خلال العام الجاري إلى ما يزيد على ٦٠ ألف جندي وضابط.

الواضح للعيان الآن هو أن القضاء على حركة «طالبان» وإقامة حكومة مركزية مستقرة في أفغانستان ووضع البلاد على طريق التنمية الاقتصادية عملية ستستغرق سنوات عدة، إذا كان النجاح في تحقيقها وارداً أصلاً.

سلامة الولايات المتحدة وأمنها، حسبما جاء في تقرير مجلة «ريسون»، لا يتطلبان استمرار الوجود العسكري الأمريكي والإنفاق على مشروعات «بناء الدولة» التي لا نهاية لها. قبل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت واشنطن تعارض ملاحقة أعداء الولايات المتحدة في أفغانستان، ويبدو أن حركة «طالبان» وتنظيم «القاعدة» استبعدا الرد الأمريكي اعتماداً على موقف واشنطن المذكور. ولكن في حال عودة «طالبان» إلى السلطة في أفغانستان مجدداً، فإنها و«القاعدة» ستدركان تماماً أن أي محاولة لضرب أهداف أو مصالح أمريكية ستسبب برداً آخر مدمر تترتب عليه نتائج سلبية عليهما.

يخلص تقرير «ريسون» إلى ضرورة الاستفادة من دروس الماضي. فالاتحاد السوفيتي السابق، حسبما جاء في المقال، اجتاح أفغانستان عام ١٩٧٩ اعتماداً على اعتقاد خطأ بأن الغزو العسكري يصب في مصلحة الدولة السوفيتية أمنياً واستراتيجياً، ولكن بعد مرور نحو عشر سنوات اعترفت موسكو بالفشل وقررت سحب قواتها من الأراضي الأفغانية. لذا، فإن استمرار الوجود الأمريكي ووجود قوات التحالف على الأراضي الأفغانية لفترة أطول من تلك التي بقيت خلالها القوات السوفيتية على الأراضي الأفغانية لا يعني بالضرورة أن مهمتها ستكفل بالنجاح في نهاية المطاف.

قادت الولايات المتحدة في أكتوبر ٢٠٠١ واحدة من أنجح العمليات العسكرية في تاريخها، وتمكنت، بمساعدة دول التحالف، بعد مرور أقل من أربعة أسابيع على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، من إطاحة نظام «طالبان» وتوجيه ضربات مؤثرة لمواقع تنظيم «القاعدة» ومعسكراته. ولكن، لم يكن يتصور أحد أن تلك الحرب، التي حسمتها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في وقت وجيز، ستظل مستمرة حتى الآن، ولم يكن من الوارد أن يزداد عدد قوات دول التحالف. الحرب نفسها ليست مستمرة فحسب، بل تتحول كل يوم من سيئ إلى أسوأ. آخر تقرير أعده أنتوني كوردسمان، خبير شؤون منطقة جنوب آسيا في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» بواشنطن، حول الوضع في أفغانستان يؤكد أن عام ٢٠٠٩ هو العام الأكثر دموية بالنسبة إلى القوات الأمريكية في أفغانستان منذ اندلاع الحرب، كما خلص إلى أن (الولايات المتحدة بدأت الآن تخسر الحرب في مواجهة حركة «طالبان»).

بخلاف إطاحة نظام «طالبان» من السلطة لم يتم تحقيق هدف يُذكر في أفغانستان طوال وجود قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة هناك منذ عام ٢٠٠١. وجاء في تقرير نشرته مجلة «ريسون» أنه على الرغم من وجود ما يزيد على قوات أجنبية قوامها ١٠ آلاف جندي وضابط، وبرنامج المساعدات التي بلغت جملتها نحو ٣٢ مليار دولار منذ عام ٢٠٠١ فإنه لا تزال ٦٦٪ من أراضي أفغانستان مناطق خطرة يتعذر على منظمات العمل الإنساني الوصول إليها، حسبما جاء في تقرير نشرته مجلة «الإيكونوميست».

الوضع المتدهور أمنياً وعسكرياً في أفغانستان أكدته ترجيح المراقبين لاحتمال طلب كبير القادة العسكريين في أفغانستان، الجنرال ستانلي ماكريستال، إرسال قوات إضافية



تصريحات لعلي خامنئي تشير مخاوف قيام ثورة ثقافية أخرى في إيران

في الوقت الذي يستعد فيه طلاب الجامعات في إيران لبدء عام جامعي جديد أثارت تصريحات المرشد الأعلى، علي خامنئي، وتعليقاته مخاوف من ثورة ثقافية جديدة في إيران، وحذّر مراقبون من أن أي ثورة ثقافية أخرى في إيران ستزيد من المشكلات التي تعانيها البلاد أصلاً.

لشك في المبادئ الدينية، ظلت العلوم الاجتماعية مستهدفة خلال محاكمات رموز «الإصلاحيين» بسبب الاحتجاجات التي اندلعت عقب إعلان فوز أحمدني نجاد بنتيجة انتخابات الرئاسة الأخيرة هناك. وتتهم السلطات الإيرانية «الإصلاحيين» بالتخطيط للتظاهرات الجماهيرية التي انتظمت في شوارع العاصمة طهران. كثير من المراقبين يعتقد أن اهتمام السلطات الإيرانية بالعلوم الاجتماعية مجدداً يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتظاهرات التي أعقبت انتخابات الرئاسة في يونيو الماضي، ويهدف إلى وقفها تماماً. إلا أن محللين يرون أن محاولة إطلاق ثورة ثقافية جديدة في إيران بهدف منع المزيد من الاحتجاجات من المحتمل أن تعمق الأزمة. ويرون أيضاً أن استهداف الأساتذة الجامعيين والطلاب المحسوبين على «التيار الليبرالي» أو منع تدريس العلوم الاجتماعية لن يقلل من الرغبة في التغيير والإصلاح الاجتماعي. الحديث حول تجديد الثورة الثقافية ظهر خلال ولاية أحمدني نجاد الأولى، إذ حرمت السلطات عدداً كبيراً من الطلاب دخول المحاضرات، كما أنها أجبرت عدداً من الأساتذة الجامعيين على التقاعد. ازدادت الضغوط على الجامعات والطلاب الناشطين في العمل السياسي، ويخشى كثيرون أن تؤدي أي حملات تطهير إلى المزيد من الفصل التعسفي من الخدمة مستقبلاً. وزير التربية الإيراني، محمد مهدي زاهدي، قال إن «أسلمة الجامعات» مسألة قيد البحث الآن، وأضاف قائلاً إن هيئات ومؤسسات عدة تعمل الآن في هذا المشروع، مثل «معهد الإمام الخميني للبحوث»، الذي يرأسه آية الله مصباح يزدي، المحسوب على معسكر المتشددين. كثير من المراقبين يحذر بشدة من أن أي ثورة ثقافية أخرى في إيران ستجرّ العديد من المشكلات على البلاد وستعيد إيران إلى المزيد من العنف والإقصاء.

بعض المراقبين يقول إن ما يتردد من تصريحات وتعليقات من المرشد الأعلى خلال الأسابيع الأخيرة يعيد إلى الأذهان حملات التطهير الجماعي ومراجعة المناهج التي حدثت غداة الثورة الإسلامية في إيران قبل نحو ثلاثين عاماً تقريباً. فقد علق خامنئي خلال حديث له في الآونة الأخيرة قائلاً إن «دراسة العلوم الاجتماعية تقود إلى التشكيك التدريجي في المبادئ الدينية»، كما أنه ناشد هذا الأسبوع الحكومة الإيرانية و«المجلس الثوري الأعلى للثقافة» إلقاء نظرة جديّة على هذه القضية.

ويرى محللون أن تصريحات المرشد الأعلى الإيراني ومقترحاته تُعتبر مؤشراً إلى حملة جديدة ضد جامعات إيران والمؤسسات الثقافية تأتي قبل ثلاثة أسابيع من فتح المؤسسات الأكاديمية في إيران أبوابها أمام الطلاب لعام أكاديمي جديد. ويقول أستاذ جامعي إيراني إن تعليقات خامنئي وتصريحاته تعكس اتجاه النظام الإيراني إلى التشدد مع حركة الاحتجاجات الإصلاحية، خاصة في ظل فشل السلطات الأمنية في وقفها تماماً واحتمال استئنافها غداة فتح الجامعات أبوابها للعام الأكاديمي الجديد.

وكانت إيران قد شهدت انطلاق ثورة ثقافية بعد مرور نحو عام على اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ فيها، حيث كان هدف رجال الدين الذين كانوا يهيمنون على المؤسسة السياسية والقضاء «تطهير» الجامعات من النفوذ الغربي وفرض التعاليم الإسلامية عليها، وهي الحملة التي أسفرت عن أسلمة الجامعات الإيرانية وتطهير نحو ٦٠٠-٧٠٠ أستاذ جامعي. أدت تلك الحملة أيضاً إلى فرض مواد دينية على الطلاب كجزء من المنهج، وكان يُسمح بالدراسة للطلاب المنتمين إلى الثورة فقط.

حتى قبل تصريح خامنئي حول تشجيع العلوم الاجتماعية





برغم الركود الاقتصادي العالمي: الولايات المتحدة الأولى في مبيعات السلاح عالمياً

على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي، فإن الولايات المتحدة عززت دورها كأكبر دولة مصدرة للسلاح عالمياً، إذ وصلت مبيعاتها إلى أكثر من ثلثي جملة صفقات التسليح في العالم.

«غير عادي» في وقت يشهد فيه العالم موجة ركود اقتصادي، وأضاف أنه إلى جانب طلبات السلاح الجديدة حققت الولايات المتحدة عائدات أيضاً من عقود الصيانة والتطوير والذخيرة وقطع الغيار للدول التي سبق أن اشترت أسلحة منها في السابق. وجاء في التقرير أيضاً أن الدول تتنافس لتحقيق أرباح ونفوذ سياسي في سوق السلاح العالمية التي تشهد باستمرار تنافساً حاداً في مبيعات السلاح إلى الدول النامية، التي لا تزال هدفاً لموردي السلاح. إذ وصلت جملة مبيعات السلاح للدول النامية ٢, ٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، بزيادة ١, ٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧.

لا تحتل الولايات المتحدة صدارة جدول مبيعات السلاح العالمية فحسب، بل تحتل أيضاً صدارة قائمة مبيعات السلاح للدولة النامية، إذ وقّعت اتفاقيات مبيعات سلاح بقيمة ٦, ٢٩ مليار دولار مع دول مصنفة في مجموعة البلدان النامية، أي ما نسبته ١, ٧٠٪ من جملة صفقات التسليح المبرمة مع هذه الدول. وأشار التقرير إلى أن أكبر صفقة سلاح أبرمتها الولايات المتحدة العام الماضي تضمّت نظاماً دفاعياً جويّاً بقيمة ٥, ٦ مليار دولار للإمارات العربية المتحدة و صفقة طائرات مقاتلة بقيمة ١, ٢ مليار دولار للمغرب و صفقة مروحيات بقيمة ملياري دولار مع تايوان، بالإضافة إلى صفقات سلاح أخرى مع الهند والعراق والمملكة العربية السعودية ومصر وكوريا الجنوبية والبرازيل.

واحتلت روسيا المرتبة الثانية من ناحية عائدات مبيعات السلاح للدول النامية في عام ٢٠٠٨، ومن أبرز زبائن السلاح الروسي في هذا العام الصين والهند. واحتلت فرنسا المرتبة الثالثة، إذ بلغت جملة مبيعاتها ٥, ٢ مليار دولار للبلدان النامية، أي ٩, ٥٪ من جملة مبيعات السلاح لهذه البلدان

جاء في تقرير نشرته صحيفته «نيويورك تايمز» أن الولايات المتحدة وقّعت العام الماضي صفقات سلاح بقيمة ٨, ٣٧ مليار دولار، أي ما نسبته ٤, ٦٨٪ من جملة مبيعات السلاح في العالم، مقارنة بجملة مبيعات وصلت إلى ٤, ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧.

أشار التقرير أيضاً إلى أن إيطاليا احتلت المركز الثاني، إذ وصلت جملة مبيعاتها ٧, ٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨، فيما احتلت روسيا المركز الثالث بعد أن وصلت جملة عائداتها من مبيعات السلاح إلى ٥, ٣ مليار دولار العام الماضي، بعد أن وصلت عام ٢٠٠٧ إلى ٨, ١٠ مليار دولار.

الزيادة في نسبة مبيعات الولايات المتحدة من السلاح عالمياً خلال العام الماضي لا تعود إلى طلبات السلاح الجديدة من زبائن جدد في منطقة الشرق الأوسط وقارة آسيا فقط، بل تعزى أيضاً إلى استمرار عقود الخدمات من صيانة وتحديث ودعم وتجهيز مع عدد من الدول التي تتعامل معها الولايات المتحدة في هذا المجال.

التقرير الذي تضمّن هذه المعلومات صدر عن «لجنة خدمات البحوث» التابعة لمكتبة الكونغرس. وجرى تسليم التقرير، الذي يعدّ أكثر تقرير مفصّل لكل المعلومات ذات الصلة بمبيعات السلاح غير السرية لمختلف الدول، لمجلسي النواب والشيوخ يوم الجمعة الماضي.

ويقول محللون إن التراجع الكبير في مبيعات السلاح في العالم عام ٢٠٠٨ يعود إلى إجماع كثير من الدول عن طلب كميات جديدة من السلاح بسبب الركود الاقتصادي العالمي.

ريتشارد جريميت، الخبير الذي أعد التقرير والمتخصص في شؤون الأمن العالمي في «لجنة الكونغرس للبحوث»، أشار إلى أن الزيادة في مبيعات الولايات المتحدة من السلاح أمر



براون يدافع عن موقف حكومته بشأن أفغانستان

مشعل يتكتم على صفقة تبادل الأسرى

مجموعة من العوامل دفعت رئيس الوزراء البريطاني، جوردون براون، إلى تصعيد دفاعه عن موقف حكومته في أفغانستان، أهمها «الأخبار السيئة الواردة من أفغانستان» بتزايد الخسائر في صفوف القوات البريطانية، وقوات «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) ككلها، حتى إن مجلة «الإيكونوميست» صدّرت عنوانها الرئيسي بـ «تزايد التهديد بالفشل»، وأيضاً مع تزايد الاتهامات بالتزوير في الانتخابات الأفغانية، وتضاؤل نسب المشاركة في الجنوب الأفغاني بدرجة «مخيبة للأمل»، وفق تعبير صحيفة «الإندبندنت»، والأهم من ذلك أن تصريحات براون ترتبط باستقالة النائب البرلماني إريك جويس، ذي الخلفية العسكرية، وهو أحد مساعدي وزير الدفاع، ومن المؤيدين لسياسات الحكومة العمالية، ولكنه قدّم يوم الجمعة الماضي استقالته، «لأن الحكومة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الجيش البريطاني في أفغانستان». وقد انتقد جويس الذريعة التي تسوقها الحكومة بشأن استمرار الحرب في أفغانستان، وهي أن القوات البريطانية تحارب الإرهاب في أفغانستان بهدف منعه من الوصول إلى شوارع بريطانيا. استقالة جويس بهذا الشكل، ولهذا السبب، جاءت بمنزلة ضربة لجهود براون لتجاوز أزماته السياسية الداخلية بالارتكاز على أفغانستان. إشكالية الحكومة العمالية فيما يتعلق بأفغانستان، لم تعد ترتبط بالجانب السياسي وتبرير العملية، بل ترتبط بظروف عملياتية على أرض الواقع. مجلة «بريتيش آرمي ريفيو»، التابعة للجيش البريطاني، خصّصت عددها الأخير لمناقشة الأخطاء التي ارتكبها الجيش في العراق، والتدقيق فيما إذا جرت الاستفادة من دروس هذه الحرب، أم أن الأخطاء نفسها تتكرر في أفغانستان، خاصة في مجال مواجهة المتمردين والنشاطات الإرهابية. معظم الآراء جاءت لتشير إلى أن الجيش «لم يتعلم من دروس الحرب على العراق، ويرتكب الأخطاء نفسها في أفغانستان»، وهو ما يؤثر سلباً في نفسية الجنود البريطانيين ومعنوياتهم.

في زيارته الثانية للقاهرة منذ الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة، أجرى خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، مجموعة لقاءات مع المسؤولين في مصر لبحث ملف الحوار الفلسطيني الذي توقف منذ يوليو الماضي، هذا إلى جانب متابعة آخر مستجدات صفقة الأسير الإسرائيلي، جلعاد شاليط، التي شهدت تقدماً خلال الفترة الأخيرة عقب دخول ألمانيا وسيطاً مشتركاً مع مصر في الصفقة، فضلاً عن لقائه عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية. وكان مشعل قد بدأ زيارته بلقاء الوزير عمر سليمان، حيث ناقشا -كما نقلت الصحف المصرية عن مصادر فلسطينية- مسألتى المصالحة الفلسطينية وتبادل الأسرى مع إسرائيل، وكذلك آخر مستجدات صفقة الأسير الإسرائيلي، جلعاد شاليط. وفي مؤتمره الصحفي مع عمرو موسى، الأمين العام للجامعة الدول العربية، الذي التقاه لاحقاً، تكتم مشعل على تفاصيل صفقة تبادل الأسرى الفلسطينيين بالجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، مكتفياً بتأكيد وجود تقدم في صفقة تبادل الأسرى عقب تدخل الوسيط الألماني، بحسب صحيفة «الشروق». وكشف مشعل عن أن مصر تبلور ورقة حول المصالحة الفلسطينية ستسلمها إلى الفصائل في أكتوبر المقبل قائلاً إن «حماس» سترد على الورقة المصرية بأقصى سرعة، لكنه -وفق موقع «إسلام أون لاين»- لم يحدد سقفاً زمنياً للرد. وأوضح مشعل أن الانقسام نقطة ضعف في الموقف الفلسطيني تستغلها إسرائيل لمصلحتها، مؤكداً أن هناك تعاطياً أمريكياً تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، ومحدراً من أن تكون محصلة هذا التحرك الأمريكي ستؤدي إلى معادلة تجميد مؤقت للاستيطان في مقابل التطبيع العربي مع إسرائيل واستئناف المفاوضات. وحول دعوة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ظل الانقسام، أكد مشعل خطورة هذا الموقف، حيث لا يمكن إجراء انتخابات في ظل هذا الجو السلبي الذي يؤثر في وحدة الصف الفلسطيني، لافتاً النظر إلى أن الإصرار على هذا الموقف يثير الشكوك حول توجه «فتح» لإقضاء «حماس» من العملية السياسية.



خبراء: نفوذ «طالبان» في «منطقة القبائل» يتزايد

تقرير: تدهور الأوضاع المعيشية والحياتية في باكستان

تشنّ القوات الباكستانية منذ عام ٢٠٠٣ حرباً حقيقية على مناطق من أراضيها في الجزء القبلي المجاور لأفغانستان. وكانت هذه المواجهات المسلحة قد أدت إلى خسائر معتبرة بين الجانبين، حيث سقط خلالها ما لا يقل عن ٦ آلاف جندي ومسلح ومدني، وفق المصادر الرسمية للحكومة. أما المصادر غير الرسمية، فترفع العدد المعلن من قبل الحكومة إلى الضعف، وتحدث عن أن الحرب التي تشهدها هذه المناطق من البلاد قد أدت إلى سقوط ما لا يقل عن ١٢ ألف شخص من جميع الأطراف. وتقول مصادر مطلعة إن ست سنوات من القتال الدائر في مناطق القبائل قد أدت إلى تقوية «شبيكات طالبان»، وهي الفصيل الرئيسي الذي يقاتل الجيش الباكستاني، وأصبحت وفق خبراء عسكريين تمثل فعلاً ظاهرة عسكرية من الصعب القضاء عليها على حسب ما يتحدث به قادة الجيش والمخابرات السابقون. ويقول هؤلاء الخبراء، وعلى رأسهم الجنرال أسلم بيك، والجنرال جهانكبير، والجنرال معين حيدر، والجنرال حميد جل، والجنرال أسد دراني، إن منطقة القبائل الباكستانية تحولت إلى قاعدة منظمة ومجندة، وتآمر بأوامر قادة «طالبان»، حيث باتوا يفرضون أنفسهم كرقم صعب لا يمكن لأحد اختزاله، أو القفز عليه. وفي رأيهم أن الوقت لا يمضي لمصلحة الحكومة الباكستانية، بل باتت هذه المناطق عملياً تحت سيطرة «طالبان» وإدارتها، فالمساجد والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والاقتصادية، وأهم شيء السكان المحليون، باتوا متعاطفين مع فكرة «طالبان» بشكل غير مسبوق، وبات الجميع ينظر إليها كمحررة لأراضيهم. ويقول هؤلاء الخبراء في تقاريرهم وتصريحاتهم المتفرقة إن «طالبان» باتت مشروعاً دينياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً وخيراً في مناطق القبائل، وإنها باتت هي الحكومة الحقيقية، وهي الجيش الحقيقي، والإدارة الحقيقية.

يشير تقرير نشرته خدمة «ميديا لينك» الإعلامية الباكستانية إلى أن البلاد تشهد ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ باكستان، هي ظاهرة الطوابير الطويلة، والمواجهات من أجل الحصول على أكياس الطحين والسكر وغيرها. هكذا يعلق الباكستانيون بقولهم إنهم لم يشاهدوا مثل هذا الموقف في السابق في بلد منتج للسكر والطحين ويصدرهما. وكان السكان المحليون في باكستان قد عانوا، ولا يزالون، بسبب أزمة الطاقة الكهربائية التي انفجرت في ديسمبر ٢٠٠٧، وأدت إلى حدوث خسائر هائلة في اقتصاد البلاد، إذ إنها أدت إلى إقفال أكثر من ٢٥ ألف مصنع ومؤسسة تجارية، وإلى تسريح أكثر من مليوني شخص كانوا يعملون بشكل أو بآخر في هذه المؤسسات. وأدت هذه الأزمة إلى ارتفاع التضخم، وانهباء القدرة الشرائية للمواطن، وتحول ٤٠ مليون شخص في ظرف عامين فقط للعيش تحت خط الفقر، وهو ما زاد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في باكستان، وأنهى دوراً كانت تقوم به الطبقة المتوسطة التي غابت عن مشهد باكستان لتتحول إلى طبقتين رئيسيتين هما الأثرياء والفقراء. ويرى الخبراء أن القضاء على الطبقة المتوسطة في باكستان بسبب الأزمة الحالية والتطورات الاقتصادية قد يهدد حياة المجتمع، ويقضي على الكثير من تقاليده وعاداته، وحتى على تماسكه. أما في عام ٢٠٠٩ فقد ظهرت أزمات جديدة في البلاد، وعلى رأسها أزمة الطحين وأزمة السكر، إذ إن السكان المحليين باتوا مخيرين بين شراء هذه المواد الضرورية بسعر مناسب، وهو ما يعني أن عليهم الاصطفاف في طوابير طويلة من الصباح الباكر من أجل الحصول على كيس أو كيسين من هذه المواد، هذا إن حصلوا عليها. أو أن عليهم شراءها من الأسواق السوداء، أو محال «السوبر ماركت» بسعر يمثل ضعفي سعرها في الأسواق الحكومية أو ثلاثة أضعافه.



«حماس» تعاني صراعات داخلية

أفغانستان: شكوك حول فاعلية استراتيجية زيادة القوات

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن هناك صراعاً حساساً يظهر داخل حركة «حماس» التي تحكم قطاع غزة حول مدى هويتها الإسلامية وطبيعتها، حيث سعى المدافعون عن الأخلاق الدينية -بعضهم معين بشكل ذاتي- وآخرون داخل الحكومة إلى فرض آرائهم خلال الشهور الأخيرة. وأضافت «حتى الآن فإن المسؤولين الحكوميين أجبروهم على التراجع، ولكن لا يزال من غير الواضح إلى متى». وأشارت في تقرير إلى المعركة حامية الوطيس التي شهدتها القطاع في أغسطس الماضي بين قوات «حماس» والجماعة الإسلامية المتشددة التابعة لتنظيم «القاعدة» في أحد مساجد رفح، إضافة إلى بعض النماذج الأخرى التي تضمّنت الإكراه على ارتداء الحجاب في قاعات المحاكم وفي المدارس. ونقلت عن خليل الحية، الزعيم السياسي البارز في الحركة، قوله (لا الحكومة ولا «حماس» اتخذت قرارات تتعلق بما سبق، نحن حركة مقاومة إسلامية لن تلزم أي شخص بما هو ضد إرادته أو إرادتها، النصيحة هي الأسلوب الأفضل). من جانبه قال إباد السراج، الطبيب النفسي والمراقب، إنه لا يوجد شك في أن غزة، المكان المحافظ دينياً واجتماعياً، أصبحت أكثر توجهاً نحو المحافظة، دون تعليمات عليا فإن غالبية النساء يرتدين ملابس دينية متواضعة، والمزيد من الرجال ملتحمون، لا يوجد بيع للمشروبات الكحولية. وفسّر الدكتور إباد السراج تصاعد التوجه المحافظ في غزة بقوله («حماس» في السلطة منذ عامين، وهؤلاء الموجودون في المواقع المتوسطة في السلطة، إضافة إلى من يطمحون إلى الحصول على مثل هذه الوظائف، يريدون أن تتم ملاحظتهم وترقيتهم. وعلى الجانب الآخر فإنه في ظل جمود الاقتصاد بشكل كامل نتيجة للحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة، فإنه لا يوجد أفق للتطور أو التقدم. في مثل هذه الظروف فإن الأصولية تجد أرضاً خصبة). وتابعت الصحيفة بقولها (ولكن برغم أن «حماس» تفضل السلوك وفق الشريعة الإسلامية فإن لديها العديد من الأسباب للتراجع).

كتب مارك مايور، أستاذ شؤون الأمن القومي في «جامعة المارينز»، مقالاً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» قال فيه إن الجدل المتزايد حول أفغانستان يركّز في المقام الأول على عدد القوات، الذي يحتاج إلى اهتمام خاص من الرئيس أوباما حتى يقرر إذا ما كان ينوي زيادته العام المقبل. ولكن الكاتب يلفت النظر إلى نقطة مهمّة، وهي أنه في أفغانستان، وحروب مكافحة التمرد عادة، لا تشكل أعداد القوات أهمية بالغة مثل كفاءة القوات، التي تقل بوضوح بعد زيادة القوات. ويضيف الكاتب أن التوصيات الحالية بزيادة أعداد القوات الأمريكية والأفغانية تعتمد على حجم التعداد الأفغاني، إذ قدر دينيس بليير، مدير «الاستخبارات الوطنية»، الحاجة إلى وجود ٢٥ جندياً لكل ألف أفغاني، وبالتالي فإن زيادة القوات بنسبة ٢٠٪ مثلاً ستزيد قدرة مكافحة التمرد بالنسبة نفسها تقريباً، وهذا افتراض صحيح لأن كفاءة القوات الأمريكية الإضافية ستكون مماثلة للقوات الأخرى. ولكن الخطأ يكمن في الاعتقاد أن مضاعفة عدد القوات الأفغانية ستضاعف قدرات مكافحة التمرد والمسلحين، إذ إن أي زيادة ستتسبب بتراجع مستوى القتال، ولا سيّما أن القوات الأفغانية تصل بالفعل إلى أكثر من ضعف القوات الأمريكية. ويتساءل الكاتب: لماذا يتراجع مستوى القوات الأفغانية إذا زادت أعدادها؟ ويوضح الكاتب أنه لا يوجد العدد الكافي من الضباط الأكفاء في الجيش والشرطة الأفغانيين لتولي قيادة القوات الحالية، ناهيك عن القوات الإضافية. وقد أثبتت التجارب السابقة مع القوات البريطانية في مالايا وغيرها أن زيادة القوات الأهلية دفعت العديد من الضباط قليلي الخبرة إلى مراكز قيادية، بينما لم ينتشر الضباط الأكفاء في المراكز الصحيحة. ومن ثم، فالقيادة السيئة للقوات تتسبب بسوء الأداء وسوء سلوك الجنود، وبالتالي ابتعاد الشعب عنها. ويوضح الكاتب أنه في حروب التمرد يحتاج الجندي المبتدئ إلى خبرة ١٠ سنوات من القتال حتى يستطيع تولي مناصب قيادية.



الاقتصاد الروسي يقترب من نهاية العاصفة

بارتياح كبير عبر عنه المسؤولون بدأت روسيا بخجل الخروج من «الأزمة الاقتصادية» التي ضربتها بقوة، لكن يبدو أن استخلاص العبر من العاصفة الأولى، في عهد فلاديمير بوتين، لن يحدث في القريب العاجل. وروسيا التي فشلت في تطبيق الإصلاحات البنوية في السنوات العشر الأخيرة في الوقت الذي كانت تشهد قفزة اقتصادية غير مسبوقة، كانت أكثر الاقتصادات الناشئة الأخرى تضرراً من تداعيات الأزمة، باستثناء تركيا، فقد أدت خطورة الانكماش الذي أصيبت به إلى عرقلة طموحاتها التي تقضي يجعلها عاملاً ذا وزن كبير داخل مجموعة الدول الناشئة (بريك) (التي تضم البرازيل والهند والصين وروسيا)، التي يتمثل هدفها في منافسة الدول الغربية المتقدمة. ذلك أن معدلات النمو في البرازيل والهند والصين كانت أقل تأثراً بالأزمة من معدل النمو في روسيا. ورأى الاقتصادي في وكالة التصنيف المالي «ستاندارد أند بورز»، جان ميشال سي، أن «التدهور الفظيع الذي أصاب روسيا يكشف الضعف الكبير لنموذج نمو اقتصادي يستند إلى صادرات المواد الأولية، وتدفق كثيف لتسليفات أجنبية». وتساءل (ألا ينبغي أن يتحدث الاقتصاديون الآن عن «بيك» بدلاً من الحديث عن «بريك»؟)، في إشارة إلى حذف روسيا من مجموعة الدول الناشئة الأربع. كذلك تدهور إجمالي الناتج الداخلي الروسي بنسبة ٨,٩٪ في الفصل الأول على مدى عام، وبنسبة ٩,١٠٪ في الفصل الثاني. وبين الاقتصادات الناشئة الرئيسية وحدها تركيا سجلت أسوأ تدهور بلغت نسبته ١٣,٨٪ في الفصل الأول. وهذا ما أدى إلى زعزعة استقرار شعب اعتاد على معدلات نمو مرتفعة منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة بعد صدمة الديون المرتفعة في عام ١٩٩٨، لكن إجمالي الناتج الداخلي ارتفع بنسبة ٧,٥٪ في الفصل الثاني مقارنة بالفصل الأول. وباتت الحكومة تتوقع خروجاً من الأزمة في الفصل الثالث.



التوقعات تستبعد إقدام «أوبك» على خفض إنتاجها خلال اجتماعها في فيينا

مع بلوغ أسعار النفط المستويات التي تريدها «أوبك»، والانتعاش الاقتصادي الطفيف الذي يلوح في الأفق، من المستبعد أن تخفض مجموعة الدول المصدرة للنفط إنتاجها خلال لقاءاتها هذا الأسبوع في فيينا، فأسعار النفط تحوم قرب ٧٠ دولاراً للبرميل، ومع توقعات بعودة النمو، ما سيدعم الطلب، لا يتوقع المحللون أن تشعر المنظمة بأي داعٍ لخفض سقف إنتاجها، ف «هذا ليس متوقعاً البتة»، هكذا قال جون هول، من «جون هول أسوشيتيس» في لندن. وقال رئيس «أوبك»، جوزيه بوتيلهو دي فاسكونسيلوس، وهو أيضاً وزير النفط الأنجولي، الأسبوع الماضي، إن دلائل الانتعاش تشي بأن المجموعة المؤلفة من اثنتي عشرة دولة لا تكون في حاجة إلى التدخل، «فكل شيء يظهر أنها ستبقي على إنتاجها من دون تغيير»، بحسب تصريحاته. وتقول الكويت أيضاً إنها تعتقد أن أسعار النفط مستقرة، وإنه لا حاجة إلى خفض الإنتاج، حتى برغم زيادة مستوى المخزونات. وأشارت الجزائر والكويت وليبيا وقطر والإمارات إلى أنها راضية بحصة الإنتاج الراهنة التي تصل إلى أقل بقليل من خمسة وعشرين مليون برميل يومياً. وقالت السعودية، أكبر منتج للنفط في «أوبك» وأكثر الدول الأعضاء نفوذاً، إن ٧٥ دولاراً للبرميل تعد سعراً مناسباً لكل من المستهلكين والمنتجين.

اتفاق أولي على شراء ٤٦٪ من أسهم «زين» مقابل ١٥ مليار دولار

أبرم أبرز مساهمي شركة الاتصالات العملاقة الكويتية «زين» اتفاقاً أولياً مع مجموعة من المستثمرين الخليجيين والآسيويين لبيعهم ٤٦٪ من أسهم «زين» لقاء ١٥ مليار دولار، بحسب صحيفة كويتية. ونقلت صحيفة «الراي» في عددها ليوم أمس، عن مصادر قريبة من الملف، أن المساهمين الكويتيين، وفي مقدمتهم «مجموعة الخرافي»، التي تملك ١١٪ من الاستثمارات، يتفاوضون تحت مظلة «شركة الاستثمارات الوطنية»، الفرع الاستثماري لـ «مجموعة الخرافي»، أغنى أسرة في الكويت. ولدى «زين»، وهي أقدم شركة اتصالات هاتفية في البلاد، أكثر من ٦٥ مليون عميل في ٢٣ بلداً في الشرق الأوسط وإفريقيا. وفي نهاية أغسطس الماضي ألغت الشركة تشريعاً قديماً يمنع دخول مستثمرين أجانب بنسبة تفوق ٥٪ في رأسمالها. وأعلن رئيس مجلس إدارة الشركة، سعد البراك، حينها أن إلغاء هذا المنع يفتح الباب أمام المستثمر الأجنبي لـ «حيازة مساهمة أغلبية في الشركة». وأشار إلى أن الشركة تتفاوض مع الكثير من الشركات الأجنبية، وبينها شركات هندية، لشراء أصولها في إفريقيا المقدرة بعشرة مليارات دولار. ولمواجهة نفقاتها في السنوات الأخيرة و«الأزمة الاقتصادية»، زادت «زين» رأسمالها، وحصلت على قروض عدة. وفي مايو الماضي، ألغت ٢٠٠٠ وظيفة تشكل ١٣٪ من موظفيها. وتملك الدولة الكويتية ٦,٢٤٪ من أسهم مجموعة «زين»، أحد المزودين الثلاثة لخدمات الاتصالات في الكويت، إلى جانب «الوطنية للاتصالات» (الوطنية)، و«الكويت للاتصالات» (فيفا).





التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات.. «دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً»

مسيرة التنمية المستدامة في دولة الإمارات، وأهم التحديات التي تواجهها، والجهود المبذولة لتحقيقها. وقد قسم الكتاب إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول منها مفهوم التنمية المستدامة وتطورها وخلفيتها التاريخية، والقمة العالمية التي تناولت هذا الموضوع، وعناصرها الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، كما استعرض الفصل استراتيجيات التنمية المستدامة وبعض التجارب الدولية الخاصة بها.

وجاء الفصل الثاني بعنوان «مؤشرات التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة»،

حيث عرض التطور الحادث في قطاعات التنمية المستدامة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٦، من خلال استعراض أكثر من ثلاثين مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ومؤسسياً، ومقارنة تلك المؤشرات بالوضع السائد في الدول المتقدمة والنامية وعلى صعيد العالم. وسلط الفصل الثالث الضوء على أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في دولة الإمارات بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، بينما تناول الفصل الرابع والأخير جهود دولة الإمارات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استعراض أهم الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمبادرات التي قامت بها دولة الإمارات في مختلف أبعاد التنمية المستدامة، مثل إنشاء «مدينة دبي للإنترنت»، و«مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للتنمية الإنسانية»، ومبادرة «مصدر»، وإعلان مبادرة «المباني الخضراء»، إضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، إضافة إلى إطلاق المبادرات والإعلانات البيئية، واستحداث العديد من الجوائز الدولية في مجالات مختلفة، التي تخدم تحقيق التنمية المستدامة في مختلف دول العالم، مثل «جائزة زايد الدولية للبيئة»، و«جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة»، و«جائزة زايد لطاقة المستقبل».



تأليف: نوزاد عبدالرحمن الهيتي
الناشر: «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

شهد موضوع التنمية المستدامة تطوراً كبيراً على الصعيد العالمي خلال العقد الأخيرين من القرن الماضي ومطلع الألفية الجديدة، حيث انعقدت الكثير من القمم والمؤتمرات العالمية التي عالجت قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان من أهمها «قمة الأرض» التي انعقدت في البرازيل في صيف عام ١٩٩٢ ونتج عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الخاص بالتنمية المستدامة، وإنشاء «لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة» التي أخذت تعنى بوضع قائمة بمؤشرات التنمية

المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. وتولي معظم دول العالم اليوم، بصرف النظر عن أسلوب إدارة اقتصاداتها الوطنية، اهتماماً كبيراً بتحقيق التنمية المستدامة، المسألة التي تتطلب العمل على الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية، وإدارتها بصورة تخدم العملية التنموية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، وتعمل على الحد من التلوث البيئي، علاوة على محاربة الفقر من خلال تحسين المستويات المعيشية، وإيجاد فرص عمل متزايدة، على أن يراعى في ذلك كله حق الأجيال المستقبلية في المشاركة في الموارد الطبيعية، خصوصاً الموارد المائية والأرضية وموارد الطاقة.

وبالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد اهتمت منذ إنشائها بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بموضوع التنمية المستدامة، وقد تجسد هذا الاهتمام بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية المهتمة بوضع البرامج والسياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، وكذلك سن العديد من القوانين والتشريعات المتكاملة التي تعزز مسيرة تحقيق التنمية المستدامة.

وبأتي هذا الكتاب ليستعرض مفهوم التنمية المستدامة وعناصرها ومؤشراتها والاستراتيجيات الخاصة بها، كما يبين

